المؤتمر الدولي الثالث بشأن التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني

"تحويل التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني:
بناء المهارات من أجل العمل والحياة"

شنغهاي، جمهورية الصين الشعبية

من ١٣ إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠١٢

التقرير العام

اجتمع أكثر من ٧٠٠ مشارك مما يزيد على ١٠٠ دولة عضو لليونسكو في الفترة من ١٣ إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠١٢ لمناقشة موضوع "تحويل التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني: بناء المهارات من أجل العمل والحياة" في مركز الاتفاقيات الدولي في شنغهاي. وكانت المناسبة لهذا الاجتماع المؤتمر الدولي الثالث بشأن التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني.

وتولى الاشراف على حفل الافتتاح وزير التربية في جمهورية الصين الشعبية. وتناول الكلمة ثلاثة متحدثين هم: عمدة مدينة شنغهاي، والمديرة العامة لليونسكو، ومستشار الدولة لجمهورية الصين الشعبية. وانتخب وزير التربية لجمهورية الصين الشعبية رئيساً للمؤتمر. وتم اعتماد النظام الداخلي المؤقت وجدول الأعمال المؤقت وجدول الأعمال المشروح. كما تم انتخاب خمسة نواب للرئيس ومقرراً عاماً وفريق صياغة.

وبعد تنظيم ست جلسات عامة وست جلسات موازية وستة اجتماعات للمائدة المستديرة وسبع جلسات خاصة، حان الوقت لتقديم تقرير عن نتائج مناقشاتنا.

ودرست الجلسة العامة الأولى دور التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في تحقيق التنمية الاستيعابية والمستدامة. ونظرت الجلسة العامة الثانية في مسألة تحقيق التحول في المجال التقني والمهني للارتقاء بالعمل والمعيشة والتعلّم مدى الحياة.

سياق عالمي متغير

إن تسارع عمليات التغيير على الصعيد العالمي يشكل تحدياً للنهوج التي نتبعها في ميدان التعليم بشكل عام وفي التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني بشكل خاص. وفي الواقع فإن التغيرات الاجتماعية الديموغرافية وتزايد البطالة في صفوف الشباب واستمرار أوجه التفاوت واتساع نطاقها عبر البلدان وداخلها، وتزايد اعتماد جميع البلدان بعضها على البعض الآخر في سياق التكامل الاقتصادي المكثف، والضغوط التي تتعرض لها الموارد الطبيعية وما يرتبط بذلك من تغيّر في المناخ فضلاً عن وتيرة تطوّر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة وما يترتب عليها من نتائج فيما يخص إنتاج المعارف وتداولها، كلها أمور تشكل تحديات كبيرة بالنسبة للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني.

كما ترغمنا الأزمات مثل أزمة المواد الغذائية والطاقة والأزمات المالية، فضلاً عن الكوارث الطبيعية والتكنولوجية على إعادة النظر في طريقة تصوّرنا للتقدم وفي النماذج السائدة للتنمية البشرية. وإذ نفعل

ذلك، فلا بد من أن نعيد النظر في مدى ملاءمة النماذج الحالية للتعليم التقني والمهني ومدى ملاءمة النهوج المتبعة في هذا التعليم وذلك في عالم يتزايد تعقيداً وترابطاً ويتعذر التنبؤ به بأحداثه.

تحويل التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني كي يفي بمتطلبات عالمنا المتغيّر

يجري الآن إعادة التفكير في طبيعة وأدوار التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني من حيث إسهامهما في تحقيق أنماط للتنمية البشرية تتسم بقدر أكبر من الإنصاف والقدرة على الاستدامة. وتشكل عملية إعادة التفكير هذه انتقالاً في محاور التركيز وذلك من الاحتياجات الانمائية القصيرة المدى إلى الاحتياجات الانمائية الطويلة الأجل، ومن توسيع نطاق النظم إلى تحويلها، ومن الاسهام في تحقيق النمو الاقتصادي إلى زيادة الاهتمام بالعدالة الاجتماعية.

ولا يتمثل الحل في توسيع نطاق الأنماط القائمة في توفير التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني بحيث تشمل عدداً أكبر من الشباب والكبار، بل إن الأمر يتطلب إجراء تحويلات عميقة على أصعدة التصور المفهاهيمي والحوكمة والتمويل والتنظيم في ميدان التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. ولذلك هناك من يدعو إلى تحويل التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني على نحو متكامل بوضع سياسات واتباع ممارسات قادرة على التصدي على نحو فعال للتحديات العديدة التي تصادف على مستوى الاقتصاد والعدالة والتحوّل. وأقر المشاركون بالحاجة إلى جعل التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني يسهمان في تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والدمج الاجتماعي والتحول المستدام، ودرسوا طريقة الجمع بين ضمان ملاءمة التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني وضرورة تحويلهما.

وتمكّن المشاركون خلال الجلسات الموازية واجتماعات المائدة المستديرة من معالجة مسائل اهتمام أساسية تتعلق بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني مثل: تحسين استجابة التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني من منظور التعلّم مدى الحياة"؛ و"تحسين الحوكمة وتوسيع نطاق مشاركة الأطراف المعنية في التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني"؛ و"تمويل تحول التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني من أجل التعلّم مدى الحياة"؛ و"الانتقال من الأقوال إلى الأفعال: ما هي التدابير اللازمة للاضطلاع بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في أقل البلدان نمواً"؛ و"دور التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في تنمية البلدان ذات الدخل المتوسط"؛ و"قياس المهارات ورصدها"؛ و"التكنولوجيا وتنمية المهارات"؛ و"المهارات من أجل التنمية المستدامة: تحقيق التحول في التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني من أجل الاقتصادات المراعية للبيئة والمجتمعات الخضراء"؛ و"تنمية المهارات اللازمة للقطاعات التي تشهد نمواً سريعاً".

الحاجة إلى تحول جذري فيما يخص تنمية المهارات

في السياق الحالي للتغير العالمي، هناك حاجة إلى تحديد معالم التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني بشكل أوضح وذلك بالقياس على المفهوم الأوسع لتنمية المهارات. فإذا أردنا تحويل التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، هناك حاجة إلى تحقيق تحوّل جذري وتغيير في طريقة التفكير فيما يخص التصوّر المفاهيمي لنظم التعليم والتدريب، وتطبيقها. وينبغي تصور النموذج الجديد للتعليم والتدريب في المجال

التقني والمهني بطريقة تمكن النظم التدريبية من الاستجابة لطلبات سوق العمل مع القيام في الوقت ذاته بمساعدة المواطنين على اكتساب المهارات اللازمة للعمل وللتعلّم مدى الحياة.

التماسك على صعيد السياسات والحوكمة

يتطلب إصلاح التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني بالتالي توجهاً سياسياً جديداً. وهو يعني ضمناً أنه ينبغي أن تحدث تغييرات في أدوار ومسؤوليات مختلف الجهات المعنية. كما ينطوي هذا الإصلاح على تغيير جذري يشتمل على مشاركة فعالة للأطراف المعنية، مثل الصناعة، في هذه العملية. وثمة في الواقع اتجاه نحو زيادة مشاركة الأطراف المعنية في هذا الصدد بحيث تتعاون وزارات التربية ورابطات العمال والمجتمع المدني والصناعات من القطاع الخاص في تخطيط وتصميم وتنفيذ وإدارة التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. وفي هذا السياق، أصبح دور الحكومة يتغير؛ فبعد أن كانت تعتبر الجهة التي تقوم بتوفير التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني أصبحت الآن تقوم بوظيفة الجهة التي تتولى التنظيم في هذا الصدد، وتحدد المعايير للتدريب والعمالة.

وأقر المشاركون بأنه ينبغي أن تنطوي الطرائق الجديدة لتوفير التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني على إقامة شراكات على نطاق أوسع مع أطراف معنية متعددة. ويتطلب ذلك بدوره قدراً أكبر من التنسيق. كما أقر المشاركون بالدور الأساسي الذي يسند إلى التنسيق والتعاون بين الشركاء على المستوى الوطني والإقليمي والدولي وبأهمية الروابط مع الشركاء الاجتماعيين والصناعات كي يتسنى الانتفاع بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني وكي تضمن فعاليتهما وذلك بطرق مختلفة وبديلة ومرتبطة بالتعلّم مدى الحياة. وثمة حاجة إلى حوار فعال مع الأطراف المعنية من أجل وضع المناهج الدراسية وتصميم البرامج والتنفيذ والحوكمة.

استجابة التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني لعالم يتعذر التنبؤ بأحداثه بصورة متزايدة

يتطلب تحسين استجابة التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني للاحتياجات والطلبات الاجتماعية الناشئة وجود نظم تتسم بقدرة أكبر من المرونة في قدرتها على استباق الاحتياجات من حيث المهارات والتنبؤ بها. ويعد استباق تطور طلبات سوق العمل أساسياً إذا أردنا تحويل المهارات إلى وظائف أفضل وتحسين الرفاه مدى الحياة.

ويجب أن يكون هناك أيضاً توازن ملائم بين التعلّم بشكل عام والمهارات الاجتماعية وبين مهارات مهنية محددة. وفي الواقع، تتمثل مهمة متزايدة الأهمية للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في تعليم الأشخاص *كيفية* التعلّم وكيفية التكيف بدلاً من مجرد إعدادهم لوظائف معينة. وينطبق ذلك بوجه خاص على السياق الراهن الذي نشهد فيه تغيرات سريعة في طرائق الانتاج وبالتالي أصبح من الصعب أكثر فأكثر التنبؤ بها. وبالنظر إلى وجود حاجة إلى مهارات تقنية وغير تقنية من أجل تحقيق مستقبل مستدام، ينبغي أن تنطوي برامج التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني على أبعاد ثقافية متعددة وأخلاقية لتحقيق نمو مستدام. ويمكن أن يساهم التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني أيضاً في بناء مواطنة عالمية لتفادي الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الانسان. وإضافة إلى ذلك، فإن الانتقال إلى اقتصادات

ومجتمعات أكثر مراعاة للبيئة يتطلب درجة أكبر من التماسك على صعيد السياسات وإلى تنسيق في توفير التعليم والتدريب.

التنمية المستدامة

إن الضغوط التي تتعرض لها موارد كوكبنا والتدهور البيئي يقتضيان الانتقال من اقتصادات تركز على استهلاك الطاقة وانبعاثات الغازات إلى أنماط للإنتاج وتقديم الخدمات تكون أحرص على توفير الطاقة وأنظف. فكيف يمكن أن يضطلع التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني بدور حفاز في معالجة التحديات العاجلة التي تواجهها مسألة الاستدامة ؟ هناك طلب متزايد على المهارات اللازمة للوظائف المراعية للبيئة. ولتلبية هذا الطلب، فمن الضروري استباق المهارات الازمة على المستويين الاقليمي والمحلي والتنبؤ بها. وهناك حاجة إلى "تخضير" الوظائف القائمة والوظائف الناشئة معاً، وبالتالي فإن المهارات "الخضراء" (المراعية للبيئة) لا تقل أهمية عن المهارات الأخرى.

العدالة الاجتماعية والدمج الاجتماعي

نظراً إلى أن المشاركة في برامج التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني تشكل نوعاً من المشاركة الاجتماعية التي تولد رأسمالاً اجتماعياً على مستوى الحياة المدنية والسياسية والمهنية، فكيف يمكن للتعليم والتدريب في الجال التقني والمهني أن يساهما في تعزيز العدالة؟ يلاحظ أن أكثر الأفراد والفئات استبعاداً من التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني هم من الفتيات والنساء والمعوقين وسكان الأرياف والفقراء والشباب، ويمثلون في بعض السياقات ٧٥٪ من العاطلين عن العمل. ويبدأ تهميش الشباب في مجال العمل بتهميشهم في مجال التعليم.

وفي حالة الشابات، تشكل تقسيمات العمل القائمة على عدم المساواة بين الجنسين والمتعلقة بظهور القوالب النمطية عائقاً إضافياً؛ بل إن استمرار وجود القوالب النمطية المتعلقة بالجنسين يتطلب معالجة القضايا الاجتماعية والثقافية على نطاق أوسع. وتشمل التدابير الواجب اتخاذها في هذا الصدد تنظيم حملات توعية بشأن المساواة بين الجنسين، وإتاحة حوافز موجهة إلى الشركات الخاصة كي توظف عاملات ماهرات ذوات المؤهلات، وتشجيع وسائل الإعلام والإعلانات كي تظهر نماذج نسائية إيجابية، إلى جانب تشجيع الرجال على ممارسة وظائف تقوم بها النساء تقليدياً. وتعد إتاحة المعلومات الخاصة بسوق العمل والتوجيه والارشاد بشأن المسارات المهنية مع مراعاة قضايا الجنسين مسألة مهمة أيضاً

الحاجة إلى اتباع نهوج متكاملة في مجال السياسات وذلك فيما يخص تنمية المهارات

ينبغي للبلدان أن تنظر في وضع نهج متكامل للسياسات في إطار استراتيجيات التعلّم مدى الحياة على نطاق واسع. فينبغي أن يكون هنا انتقال سلس من المراحل الأولى للتعليم والتدريب إلى المراحل العليا من التعلّم والتدريب، مع وجود روابط بين التعليم العام والتعليم المهني. ومن شأن هذه الاستراتيجية أن تسد الثغرة القائمة منذ زمن طويل بين التعليم العام والتعليم المهني. فلا ينبغي للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني أن يكتفيا بتلبية احتياجات سوق العمل فحسب بل ينبغي أن يساهما أيضاً في الارتقاء بالأفراد على نحو شامل. ولذلك توجد حاجة إلى تقييم وتحسين المنهجيات والأطر القائمة لقياس

المهارات، والبيانات والمؤشرات الخاصة بالمهارات المتاحة واستخدامها في السياسات التوجيهية، ولاسيما في البلدان النامية على كل من الصعيد الوطني والدولي.

أطر المؤهلات الوطنية والاقليمية للتعلّم مدى الحياة

يمكن أن يشكل إطار جيد التصميم للمؤهلات أداة هامة لتيسير اتباع نهج متكامل في مجال تنمية المهارات، وذلك من خلال الاعتراف بما سبق تعلّمه وتيسير نهوج التعلّم مدى الحياة. ثم إن الاعتراف المتزايد بتنوّع سبل التعليم والتدريب يعني الاهتمام بصورة متزايدة بأطر التأهيل الوطنية والإقليمية، أو بما يسمى بـ"أطر التأهيل الوطنية/أطر التأهيل الاقليمية"، من أجل منح الشهادات لبعض المهارات والمصادقة عليها بغض النظر عن طريقة الحصول عليها. وقد نشر معهد اليونسكو للتعلّم مدى الحياة في هذا الصدد مطبوعاً بعنوان "المبادئ التوجيهية لليونسكو فيما يخص الاعتراف بنتائج التعلّم غير النظامي وغير الرسمي والمصادقة عليها واعتمادها *UNESCO Guidelines for the recognition, validation) and accreditation of the Outcomes of Non formal and Informal learning*). وتعتبر عملية تطوير أطر التأهيل الوطنية – التي لا تشمل الكفاءات المهنية/التقنية فحسب بل تشمل أيضاً المهارات الاجتماعية والقيم والمواقف – ذات أهمية خاصة لدعم الحوار الاجتماعي وتبادل المعلومات بين الأطراف المعنية المهتمة.

سبل متعددة لضمان الانتقال الفعال للشباب من المدرسة إلى عالم العمل

هناك فهم متزايد لضرورة التصدي لظاهرة البطالة في صفوف الشباب على الصعيد العالمي من منظور ابتكاري وشامل. ونظراً إلى حجم البطالة في صفوف الشباب على الصعيد العالمي واتسام العمالة بعدم الاستقرار، يعد تعليم مزاولة الأعمال الحرة عنصراً ضرورياً لتحقيق الانتقال من المدرسة إلى عالم العمل بقدر أكبر من النجاح. وبالمثل، يعد التوجيه والإرشاد فيما يخص المسارات المهنية عنصراً مركزياً لدمج الشباب في عالم العمل على نحو فعال. وينبغي للدارسين أيضاً أن يكونوا قادرين على الانتقال من التعليم العام إلى التعليم المهني وبالعكس، مع وجود سبل مفتوحة للانتفاع بالتعليم العالي والتدريب عن طريق اتباع نهوج نظامية وغير نظامية وغير رسمية في إطار التعلّم مدى الحياة.

تمويل التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني

في الوقت الذي يعتبر فيه دور الحكومة أساسياً فيما يخص توفير التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني وفي ضمان أن يعزز هذا التعليم والتدريب العدالة الاجتماعية والدمج الاجتماعي، تظل القيود المفروضة على الموارد تمثل التحدي الحقيقي الذي تواجهه تلبية الطلبات المتزايدة. وبغض النظر عن مشاركة القطاع الخاص في توفير الموارد، ومع مراعاة الأموال المحدودة المتوافرة للتعليم والتدريب، يلاحظ أن هناك حاجة إلى النظر في طريقة استخدام البنى الأساسية القائمة استخداماً أكثر فعالية. وينبغي في نهاية المطاف النظر بجدية في أساليب بديلة لتوفير التعليم والتدريب، مثل المدارس المفتوحة، كوسيلة لتلبية الطلبات المتزايدة على التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، التي لم يعد من الممكن تلبيتها من خلال النهوج التقليدية "الملموسة" وحدها.

سد الفجوة بين البحوث وتطوير السياسات

هناك حاجة إلى تقييمٍ الوضع الراهن للبحوث المتعلقة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في بلد أو منطقة معينين. ونظراً إلى وجود صلة، كما هي الفكرة الشائعة، بين التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني وبين ظاهرة البطالة المنتشرة في صفوف الشباب، فإن السياسات الخاصة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني يمكن أن تسيّس في هذا القطاع الفرعي بقدر أكبر من القطاعات الفرعية الأخرى للسياسات التعليمية. ولذلك توجد حاجة إلى تشجيع أو تعزيز ثقافة تعلّم السياسات الخاصة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، على مستوى الحكومات، كي يتمكن صانعو القرارات من الاستناد بصورة متزايدة على الأدلة في قراراتهم. وإذا كان المطلوب من البحوث الخاصة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني أن تؤثر على السياسات *بطرق استراتيجية*، علينا أن نستثمر في تطوير التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني وفي نظم المعلومات الخاصة بسوق العمل وكذلك في بناء قدرات الأفراد والمؤسسات لتمكينهم من تصميم الأدوات وجمع البيانات وتحليلها.